سوق أبوظبي العالمي
منصة رائدة
لصناديق الاستثمار

سلطة تنظيم الخدمات المالية

ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

المحتويات

٣ منصة رائدة لصناديق الاستثمار
٤ لماذا سوق أبوظبي العالمي؟
٥ مقارنة صناديق استثمار سوق أبوظبي العالمي بالصناديق الأجنبية
٦ فهم آلية صناديق الاستثمار في السوق
٨ أدوات وهياكل صناديق الاستثمار
٩ أنواع صناديق الاستثمار
٩ التعهيد ومقدمي الخدمات
١٠ صناديق الاستثمار الأجنبية
١٠ معايير تصاريح مدراء الصناديق
١١ الرسوم

نبذة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي

تعد سلطة تنظيم الخدمات المالية، سلطة مستقلة لتنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي تدعم طموح ورؤية أبوظبي لتصبح مركزاً مالياً عالمياً حيوياً ومتطوراً. وتتولى السلطة مسؤولية الترخيص والإشراف على عمل الوسطاء الماليين بما يشمل البنوك، وشركات التأمين، ووسطاء الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال الّذين يمارسون أنشطتهم المالية في سوق أبوظبي العالمي والمنطقة المالية الحرة. وتلتزم السلطة بتوفير نظام مالي عادل، ومنظم، وقوي يضاهي المعايير العالمية وأفضل ممارسات الحوكمة المتبعة. كما أن سلطة تنظيم الخدمات المالية حائزة على عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO"، والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين "IAIS"، والمجموعة التشاورية للجنة بازل "BCG" عن لجنة بازل للرقابة المصرفية "BCBS" منذ شهر يناير ٢٠١٦.

سوق أبوظبي العالمي، منصة رائدة لصناديق الاستثمار

يتميز إطار عمل سوق أبوظبي العالمي المبني على قانون العموم لإنجلترا وويلز "قانون العموم"، بجمعه بين البيئة الصديقة للأعمال التي تلبي كافة احتياجات العاملين في القطاع المالي، وحفاظه على مستويات عالية من حماية المستثمرين.

ويتيح سوق أبوظبي العالمي لمدراء صناديق الاستثمار المتواجدين داخل وخارج السوق، تأسيس الصناديق الاستثمارية ضمن سلطته التنظيمية والاستفادة من أدوات متعددة ومتاحة للمؤسسات، والشراكات المحدودة، والائتمان، بما يشمل الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والهياكل الاستثمارية.

ويمكن لمدراء الصناديق الاستثمارية للسوق تأسيس وإدارة الصناديق خارج سوق أبوظبي العالمي، بينما تستطيع أي شركة حاصلة على التصريح المناسب من سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة للسوق، ترويج وبيع صناديق السوق والصناديق الأجنبية داخل السوق أو من خلاله.

ويدرك سوق أبوظبي العالمي أن تمكين لاعبين جدد من دخول السوق، هو أمر هام لتحقيق ازدهار عمل قطاع صناديق الاستثمار، ولذلك عمِل السوق على تطوير إطار عمل متكامل يتيح للشركات الناشئة والصغيرة العاملة في إدارة الصناديق إمكانية تأسيس الأعمال داخل السوق لإدارة صناديق الاستثمار غير المخصصة للأفراد.

> **"لقد قررنا في أواخر العام الماضي افتتاح مكتبنا في الشرق الأوسط لدعم توسع أعمالنا في هذه المنطقة الهامة. ولتحديد مكان مقرنا الجديد أخذنا في الحسبان مجموعة من العوامل مثل القرب من المستثمرين الحاليين والمتوقعين، وتطبيق التشريعات التنظيمية العالمية والمعايير القانونية، والمرونة في تبني سياساتنا العالمية، وسهولة تأسيس الأعمال وتوافر الكفاءات المحلية، ولذلك شكل سوق أبوظبي العالمي الخيار الطبيعي لنا، كما نجح السوق في تخطي كافة توقعاتنا العالية عندما قررنا افتتاح مكتبنا المحلي"**
>
> **أندرو بول**
> رئيس الاستراتيجية في المجموعة، شركة "أبيردن" لإدارة الأصول

لماذا سوق أبوظبي العالمي؟

يقدم السوق لمدراء صناديق الاستثمار بيئة عمل فعّالة ومعفاة من الضرائب تعمل وفق المعايير التنظيمية العالمية. ويقدم إطار عمل صناديق استثمار السوق تكاليف وفترة زمنية تنافسية لدخول السوق، مع المطالبة بالحد الأدنى من وفرة رأس المال، وعدم فرض أي قيود على الأجور أو المكافآت المدفوعة على عمل مدراء الصناديق.

مدراء الصناديق

- توفر الثقة القانونية عبر تطبيق السوق المباشر لقانون العموم.
- إعفاء ضريبي كامل للمؤسسات والأفراد.
- إجراءات منح تصاريح فعالة وذات تكاليف مناسبة.
- متطلبات الحد الأدنى من وفرة رأس المال.
- عدم فرض أي قيود على الأجور أو المكافآت المدفوعة.
- ترتيبات مرنة لتفويض المهام.

صناديق الاستثمار

- إعفاء ضريبي كامل على أدوات الصندوق.
- إجراءات تأسيس فعالة وذات تكاليف مناسبة.
- فئة أصول محدودة وقيود موزّعة للصناديق العامة.
- لا يوجد متطلبات حد أعلى للمستثمرين.
- لا يوجد متطلبات حد أدنى للأصول تحت الإدارة.
- تتوفر هيكلية صناديق الاستثمار الرئيسة والمغذية.

أدوات الصناديق

- تتوفر مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة لصناديق الاستثمار.

مدراء الصناديق الأجانب

- يمكن لمدراء الصناديق الأجانب تأسيس وإدارة صناديق استثمار السوق.

صناديق الاستثمار الأجنبية

- يمكن للشركات العاملة في سوق أبوظبي العالمي إدارة وترويج وتوزيع صناديق الاستثمار المؤسسة خارج السوق.

سوق أبوظبي العالمي، أحدث مركز مالي دولي

فتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الواقع في العاصمة أبوظبي، أبوابه لممارسة الأعمال يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٥. وتتبنى استراتيجيته روح تأسيس الشراكات طويلة المدى وبناء مجالات التعاون مع الأطراف المعنية محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويعد السوق منطقة مالية حرة ذات سلطة مستقلة، ويمتد على مساحة ١١٤ هكتاراً "١,١٤ كيلومتر مربع" في جزيرة الماريه، ويعمل وفقاً لأحكام وأنظمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

ويتكون السوق من ثلاث سلطات مستقلة تضم، سلطة التسجيل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، تعمل معاً لتقدم للشركات المسجلة في السوق بيئة عمل متكاملة وفعالة تتيح لها ممارسة عملها وفق رؤية واضحة تسهم في تحقيق النمو والازدهار.

أبوظبي هي العاصمة السياسية ومقر الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتواجد في أبوظبي مجموعة من أكبر **صناديق الثروة السيادية** في العالم.

تتمتع دولة الإمارات بمناخ سياسي مستقر ولديها أحد **أكبر المعدلات العالمية للناتج المحلي الإجمالي للفرد.**

تتميز الدولة **بسهولة الوصول إليها**، وتعد حلقة وصل بين أوروبا وآسيا والشرق الأقصى.

مقارنة صناديق استثمار سوق أبوظبي العالمي بالصناديق الأجنبية

يقدم إطار عمل صناديق استثمار سوق أبوظبي العالمي خيارات واسعة لممارسة أنشطة إدارة الصناديق الاستثمارية لمدراء صناديق استثمار السوق والصناديق الأجنبية على حدٍ سواء. ويتيح سوق أبوظبي العالمي لمدراء صناديق السوق إمكانية إدارة الصناديق التابعة وصناديق الاستثمار المؤسسة خارج السوق. كما يسمح أيضاً لمدراء الصناديق الأجنبية المؤهلين إمكانية إدارة صناديق السوق، ويتيح للشركات المرخصة ترويج صناديق الاستثمار المؤسسة خارج السوق.

صناديق الاستثمار المحلية

- التأسيس والتواجد في سوق أبوظبي العالمي.
- متاحة لمدراء صناديق السوق أو مدراء الصناديق الأجانب.
- الترويج داخل أو من خلال السوق.

الصناديق العامة

- متاحة لكافة العملاء بما يشمل الأفراد.
- لا يوجد حد أدنى للاستثمار.
- مستوى عالي من الإشراف التنظيمي.
- صلاحيات مقيدة للاستثمار والاقتراض.
- التسجيل في سلطة تنظيم الخدمات المالية.

الصناديق المعفاة

- متاحة للعملاء المتخصصين فقط.
- الحد الأدنى للاستثمار ٥٠ ألف دولار.
- تقديم إشعار لسلطة تنظيم الخدمات المالية.
- الطرح للاكتتاب الخاص.
- متطلبات تنظيمية أقل لمدير الصندوق.

صناديق المستثمرين المؤهلين

- متاحة فقط لأطراف السوق المقابلة والعملاء المتخصصين.
- الحد الأدنى للاستثمار ٥٠٠ ألف دولار.
- تقديم إشعار لسلطة تنظيم الخدمات المالية.
- الطرح للاكتتاب الخاص.
- متطلبات تنظيمية أقل.

صناديق الاستثمار الأجنبية

- صناديق غير مؤسسة أو متواجدة في السوق.
- متاحة لمدراء صناديق السوق أو مدراء الصناديق الأجنبية.
- الترويج داخل أو من خلال السوق.

إدارة الصناديق الأجنبية

- يمكن لمدير صندوق استثمار السوق تأسيس وإدارة الصندوق الأجنبي.
- يمكن تعيين مدير أصول من السوق كمدير استثمار للصندوق الأجنبي.

ترويج الصناديق الأجنبية

- يمكن لشركة في السوق حاصلة على التصريح المناسب ترويج الصندوق الأجنبي داخل أو من خلال السوق.
- يجب أن تتوافق أنشطة التوزيع مع أحكام وتشريعات الأسواق التي يتم ترويج الصندوق فيها.
- لا يمكن ترويج الصندوق الأجنبي للعملاء الأفراد ما لم يكن مسموحاً للمستثمرين الأفراد في السلطة التنظيمية التي يتبع لها الصندوق من الدخول فيه.

فهم آلية صناديق الاستثمار في السوق

يتيح إطار عمل صناديق الاستثمار في سوق أبوظبي العالمي لمدراء الصناديق سهولة توفير الصناديق لكافة فئات المستثمرين، مع الحفاظ على مستويات متناسبة لحماية المستثمرين.

الصناديق العامة

هي صناديق مخصصة للعملاء الأفراد عبر الطرح العام وتتمتع بمستوى عالي من التدقيق التنظيمي. وتتطلب هذه الصناديق التسجيل في سلطة تنظيم الخدمات المالية، ووجود نشرة للاكتتاب، وقد تكون عرضة لمتطلبات تنويع المخاطر فيما يتصل بصلاحيات الاستثمار والاقتراض.

الصناديق المعفاة

هي صناديق مخصصة للعملاء المتخصصين عبر الاكتتاب الخاص، ولذلك فهي تنطوي على مستوى تدقيق تنظيمي أقل مقارنة بالصناديق العامة. وهي لا تتطلب التسجيل في سلطة تنظيم الخدمات المالية، بل يجب على مدير الصندوق فقط إشعار السلطة قبل ١٤ يوم من طرح وحدات الصندوق، وتفصيل طبيعة وحجم المحفظة الاستثمارية للصندوق، وتفاصيل الوسيط الرئيس (إن وجد)، وذكر تفاصيل أي مقدم خدمات معني.

وتتمثل الميزة الرئيسة في الصناديق المعفاة المؤسسة في سوق أبوظبي العالمي مقارنة بتلك المؤسسة في هيئات تنظيمية أخرى، في الحد الأدنى المطلوب للاستثمار والبالغ ٥٠ ألف دولار، بالإضافة لعدم حصرها في عدد أقصى متحكم من المستثمرين.

صناديق المستثمرين المؤهلين

هي صناديق متاحة فقط عبر الاكتتاب الخاص لأطراف السوق المقابلة والعملاء المتخصصين. وتتمتع هذه الصناديق بمستوى تنظيمي أقل من الصناديق المعفاة، وتتطلب تقديم إشعار لسلطة تنظيم الخدمات المالية قبل الطرح الأولي للوحدات، مع وجود حد أدنى للاستثمار يبلغ ٥٠٠ ألف دولار، وعدم تقييد الحد الأعلى للمستثمرين.

الفروقات الرئيسة بين الصناديق المحلية

	الصناديق العامة	الصناديق المعفاة	صناديق المستثمرين المؤهلين
أنواع المستثمرين المؤهلين	المستثمرين الأفراد	المستثمرين المتخصصين	
التسجيل أو تقديم الإشعار	يشترط التسجيل	يشترط فقط تقديم الإشعار	
الحد الأدنى للاستثمار	لا يوجد حد أدنى	١٠٠ ألف دولار	٥٠ ألف دولار
الحد الأعلى للمستثمرين	لا يوجد حد أعلى من المستثمرين		
نوعية الاكتتاب	اكتتاب عام	اكتتاب خاص	
التزامات مدير الصندوق، وأمين الصندوق، والإداري	تقديم أحكام إرشادية مفصلة		تقديم أحكام إرشادية محددة
صلاحيات الاستثمار والاقتراض	• التوزيع الحذر للمخاطر بما يتماشى مع الأهداف. • الاستثمار في صناديق أخرى بنسبة قصوى تبلغ ٢٠٪. • عقود المشتقات بنسبة ١٠٠٪ من صافي قيمة الأصول. • الاقتراض بحد أقصى بنسبة ٢٠٪ من إجمالي قيمة الأصول (٦٥٪ لصناديق العقارية). • السماح بالملكية العقارية.	محكومة ببنود النظام ونشرة الاكتتاب	
الحفاظ على ممتلكات الصندوق	يجب على مدير الصندوق تعيين أمين للحفاظ على ملكية الصندوق باستثناء في حالة الأصول غير السائلة		
المتطلبات الإشرافية	تتولى لجنة إشراف أو أمين مؤهل مسؤولية المهام الإشرافية	لا يوجد متطلبات إشرافية محددة	
متطلبات التقييم	متطلبات إلزامية		متطلبات محدودة
متطلبات تقديم التقارير	• التقرير السنوي وتقرير مدير الصندوق. • التقرير المرحلي وتقرير مدير الصندوق. • تقرير التدقيق السنوي. • تقرير الرقابة. • جدول المقارنات.	• التقرير السنوي وتقرير مدير الصندوق. • التقرير المرحلي وتقرير مدير الصندوق. • تقرير التدقيق السنوي (إلا في حالة الإعفاء من التقرير).	• التقرير السنوي وتقرير مدير الصندوق. • تقرير التدقيق السنوي. * يطلب التقرير المرحلي فقط في حال حدوث تغيرات جوهرية خلال المرحلة الزمنية.

أدوات وهياكل صناديق الاستثمار

يتميز إطار عمل صناديق الاستثمار في سوق أبوظبي العالمي بشموليته وتقديمه لمدراء الصناديق خيارات واسعة من أدوات وهياكل الصناديق.

شركات الاستثمار

يمكن استخدام شركات الاستثمار كأساس للصناديق في السوق. ويمكن لمدير الصندوق تعيين أمين استثمار عبر عقد استئمان بهدف تأسيس صندوق استثماري وفقاً لأنظمة الخدمات المالية وأحكام الأسواق لعام ٢٠١٥.

الشراكات المحدودة

على غرار العمل في الهيئات المالية الرائدة، يمكن استخدام هياكل الشراكات المحدودة كأساس لهياكل صناديق استثمار السوق.

شركات الوحدة المحمية (PCC) وشركات الوحدة المدمجة (ICC)

يتيح السوق هيكلة الصناديق والصناديق الجماعية باستخدام شركات الوحدة المحمية (PCC) وشركات الوحدة المدمجة (ICC)، وهو ما يتيح لمدراء الصندوق بشكل قانوني فصل الأصول والمسؤوليات لكل وحدة والعمل ضمن إدارة مشتركة.

الشركات الاستثمارية المفتوحة أو المغلقة

يمكن لهذه النوعية من الشركات تأسيس أداة صندوق عبر كيان مؤسسي يعمل تحت المظلة التنظيمية لشركات السوق. ويتيح السوق للشركات المفتوحة تشغيل صناديق الاستثمار التقليدية مع إمكانيه الاكتتاب العادي والاسترداد، بينما يمكن استخدام شركات الاستثمار المغلقة لهيكلة أداة صندوق مدرج.

شركات النشاط المحدد

يتيح السوق ضمن الأدوات المتعددة للصناديق، إمكانيه تأسيس شركة خاصة محدودة كشركة ذات نشاط محدد، وذلك كجزء من أدوات السوق الفريدة ذات الأغراض الخاصة التي تقدم مزايا الترخيص السريع والتكلفة المناسبة، والمتطلبات المحدودة للإفصاح العام.

هياكل الصناديق الرئيسة والمغذية

يمكن أن تعمل صناديق السوق كصندوق رئيس، أو صندوق مغذي لصندوق أجنبي، أو صندوق مغذي لصندوق استثمار آخر في السوق.

الصناديق الأساسية

يتيح إطار عمل السوق الهياكل "الأساسية"، التي تمكن صندوق الاستثمار الأساسي من تضمين صناديق فرعية ذات سياسة وأهداف استثمارية مستقلة.

أنواع صناديق الاستثمار

تضمن الخيارات الواسعة التي يوفرها سوق أبوظبي العالمي لمدراء الصناديق تأسيس أنواع مختلفة من صناديق الاستثمار.

التعهيد ومقدمي الخدمات

يمكن أن يقوم مدراء الصناديق بتعيين مقدمي خدمات من داخل أو خارج السوق، وهو ما يعزز مستويات المرونة التي يتيحها السوق لمدراء الصناديق.

يدرك سوق أبوظبي العالمي أن قطاع عمل صناديق الاستثمار يعتمد على أطراف ثالثة من مزودي الخدمات يُعهد لهم بمهام متنوعة. ولذلك يتيح إطار عمل السوق إدراج وتصريح العمل مع مقدمي الخدمات بما يشمل شركات الإدارة، والأوصياء وأمناء الاستثمار. كما يتيح لمدراء الصندوق تعيين مقدمي خدمات من داخل أو خارج السوق.

وتضاف هذه الخيارات لقائمة الخيارات التي يتيحها سوق أبوظبي العالمي لمدراء الصناديق عند تأسيس صندوق استثماري في السوق. ويسمح السوق بأن تتواجد شركة الإدارة أو الوصي المؤهل على الصندوق خارج السلطة التنظيمية للسوق.

ويجب أن يكون أمين صندوق الاستثمار المؤسس في السوق مرخصاً للقيام بهذه المهمة من طرف سلطة تنظيم الخدمات المالية.

> **"يعتمد سوق أبوظبي العالمي على نظام صناديق استثمار متطور يتيح مرونة العمل لصناديق الاستثمار وأدوات الصندوق (مثل شركات الوحدة المحمية، والشراكات المحدودة، والائتمان، والشركات الاستثمارية) ومستويات من الإشراف التنظيمي (تتراوح بين صناديق المستثمرين المؤهلين وصناديق المستثمرين الأفراد)، بالإضافة لمستوى ملائم من الشفافية وحماية المستثمرين."**
>
> **جون آدمز**
> شريك (إدارة الأصول)،
> شركة "شيرمان آند ستيرلينغ" (لندن)

صناديق الاستثمار الأجنبية

يتيح ســوق أبوظبي العالمي للشركات العاملة فيه القيام بأنشطة محددة تتعلق بصناديق الاستثمار المؤسسة خارج السوق.

تأسيس وترويج الصناديق الأجنبية

يمكن لمدير الصندوق العامل في السوق إدارة صناديق تخضع لسلطة طرف تنظيمي ثالث (وفقاً للمتطلبات التنظيمية للهيئة المضيفة للصندوق). وفي حال أراد مدير الصندوق القيام بذلك، فيجب عليه بكل بساطة إصدار إشعار تنظيمي لسلطة تنظيم الخدمات المالية متضمناً تفاصيل الغرض من الصندوق وسياسته الاستثمارية.

إدارة الاستثمار

يمكن أن يتم تعيين شركة إدارة استثمار عاملة في السوق من طرف صندوق أجنبي أو مدير صندوق أجنبي لتقديم خدمات تقديرية لإدارة استثمارات الصندوق (وفقاً للقيود التنظيمية المفروضة في الهيئة المضيفة للصندوق).

أنشطة الترويج والبيع

يتيح السوق لأي شركة عاملة ومرخصة لتقديم الاستشارات الاستثمارية وترتيب الاستثمارات في وحدات صناديق الاستثمار الجماعية، إمكانية ترويج وبيع وحدات الصندوق الأجنبي داخل أو من خلال السوق، بعد الالتزام بالتالي:

- إشعار سلطة تنظيم الخدمات المالية خلال فترة ٣٠ يوماً من بدء عملية الترويج.
- عدم عرض وحدات الصندوق الأجنبي للمستثمرين الأفراد، إلا في حال الحصول على ترخيص بذلك، بالإضافة لكون الصندوق مصرح له بالتعامل مع الأفراد في موطن الهيئة التنظيمية المضيفة.
- استيفاء المتطلبات المحددة لنشرة الصندوق الأجنبي.
- الالتزام بكافة المتطلبات التنظيمية المحلية في حالة بيع الصندوق من داخل السوق.

معايير تصاريح مدراء الصناديق

تم تصميم عملية منح تصاريح السوق لمدراء الصناديق بشكل مبنى على المخاطر والانسيابية في الإجراءات، بما يضمن زمن دخول فعال للسوق وتكلفة مناسبة.

تقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية عند استلام طلب ترخيص من جانب مدير صندوق، بإجراء عملية تقييم مبنية على المخاطر لمعايير التصريح التي تختلف وفقاً للأنشطة المقترحة من طرف مدير الصندوق، وذلك مع تطبيق نهج أقل صرامة وتناسباً مع المخاطر عندما يتعلق طلب مدير الصندوق بإدارة صندوق استثمار غير مخصص للأفراد (مثل صناديق حاضنات الأعمال أو صناديق رأس المال المخاطر) مقارنة بنهج أكثر صرامة عند طلب ترخيص مدير صندوق لإدارة وبيع صندوق استثمار عام.

تحدد ســلطة تنظيــم الخدمات الماليــة ثلاث فئات عريضة من مدراء الصناديق عند منح التصاريح:

شركات إدارة الصناديق الناشئة

- تستهدف أقل من ٣٠ عميلاً.
- تتعامل مع العملاء المتخصصين فقط.
- صافي الأصول تحت الإدارة أقل من ١٥٠ مليون دولار.

شركات إدارة الصناديق المحددة

- تتعامل مع العملاء المتخصصين فقط.
- لا حدود على الأصول تحت الإدارة أو عدد العملاء.

شركات إدارة صناديق الأفراد

- تتعامل مع جميع العملاء بما يشمل الأفراد.
- لا حدود على الأصول تحت الإدارة أو عدد العملاء.

الرسوم

يقدم سوق أبوظبي العالمي لصناديق الاستثمار ومدراء الصناديق، هيكل رسوم تنظيمية يتسم بالشفافية والريادة. وتحتاج الشركات التي ترغب حصراً في إدارة صناديق الاستثمار الجماعي، إلى تقديم طلب ترخيص نشاط تنظيمي واحد بتكلفة تبلغ ٥٠٠٠ دولار.

رسوم الاستثمار قابلة للتغيير

رسوم صناديق الاستثمار

صناديق الاستثمار العامة

رسوم الترخيص:
٣٠٠٠ دولار

رسوم ترخيص صندوق فرعي:
١٠٠٠ دولار

الصناديق المعفاة وصناديق المستثمرين المؤهلين

لا توجد رسوم

الصناديق الأجنبية

رسوم تقديم الإشعار:
١٠٠٠ دولار

رسوم شركات إدارة صناديق الاستثمار

رسوم التصريح

رسوم ترخيص كل نشاط تنظيمي:
٥٠٠٠ دولار

رسوم الإشراف السنوي

لكل نشاط تنظيمي:
٥٠٠٠ دولار

رسوم إضافية

رسوم تعيين كل شخص حاصل على الموافقة:
٥٠٠ دولار

يُطلب من كافة مدراء الصناديق توفير رأس مال بحد أدنى تنافسي يبلغ ٢٥٠ ألف دولار*

*يخضع للحد الإنفاقي الأدنى.

هل تحتاج للمزيد من المعلومات؟

يتواجد فريق سلطة تنظيم الخدمات المالية لخدمتكم وتقديم المزيد من المعلومات والتفاصيل حول منصة صناديق الاستثمار في سوق أبوظبي العالمي، والأنواع والهياكل المختلفة للصناديق. ولتقديم طلب الحصول على التصريح، الرجاء التواصل مع فريق التصاريح للاجتماع معكم.

تواصل معنا

funds@adgm.com
+971 2 333 8888
www.adgm.com

في حين تبذل سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي، كل الجهد لضمان دقة واكتمال المعلومات الواردة في هذا الكتيب، إلا أنها لا تعترض على دقة، أو اكتمال، أو صحة، أو ملائمة أي معلومة، ولن تكون مسؤولة عن أي خطأ أو تقصير وارد. إن المادة المذكورة هنا لا يقصد لها أن تكون دراسة شاملة للموضوع المتضمن في الكتيب، ولذلك يجب قراءتها بشكل مقترن مع الاطلاع على الأحكام والتشريعات التنظيمية للسوق وسلطة تنظيم الخدمات المالية، والتي يمكن أن تخضع للتغيير مع الوقت دون سابق إنذار. ويجب أن لا يُنظر إلى المادة المذكورة هنا أو الاعتماد عليها كنصيحة مالية أو قانونية، كما لا يجب التعامل معها كبديل لمشورة متصلة بحالات فردية تم الحصول عليها من مستشاركم القانوني أو المالي.

أكتوبر ٢٠١٦